مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

دور الاعتبارات الاقتصادية في توجيه استراتيجية الهيمنة الامريكية تجاه الاتحاد الأوروبي: من الازمة المالية العالمية 2008 الى أزمة خروج بريطانيا –البريكسيت–*

The Role of Economic Considerations in the Orientation of the U.S Hegemony Strategy towards the European Union: from the Global Financial Crisis 2008 to the BREXIT Crisis

أ. محمد لبيب مسيخ
LabibENSSP@gmail.com
تحت إشراف د. علي ربيج
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –الجزائر

تاريخ الإرسال: 13-05-2019 تاريخ القبول: 18-06-2019

الملخص:

يهدف هذا المقال الى معالجة دور الأبعاد الاقتصادية في تكريس الهيمنة الأمريكية تجاه الاتحاد الاوروبي. ومن خلال التأصيل لأبعاد ارتباط الاقتصاد الأوروبي باقتصاد الولايات المتحدة، يتبين ذلك التشابك والتعقيد الذي يحكم تطور العلاقات الاقتصادية

* تتموضع هذه الدراسة ضمن اطار زماني محدد من بداية ظهور الازمة المالية العالمية 2008 الى ظهور أزمة خروج بريطانيا 2016، حيث تركز على أبعاد الاقتصاد السياسي للأزمة المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي، كسبب لأزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي وما تبعها من النزعات القومية او الانفصالية، وبذلك لا تلتزم الدراسة بتحليل ازمة خروج بريطانيا وما بعدها على اعتبارها موضوعا مستقلا جديرا بالدراسة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

التاريخية بين ضفتي الأطلسي، خاصة في أبعادها السياسية. ومنه يمكن فهم وتفسير تلك العلاقة العضوية التفاعلية التي تلت ظهور الأزمة المالية في الولايات المتحدة 2008 واليات انتقالها الى أوروبا، ضمن سياق تداعياتها الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكذا فهم مالاتها وتوجهاتها المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السياسي الدولي؛ الاتحاد الأوروبي؛ الهيمنة الأمريكية؛ الازمة المالية العالمية؛ البريكسيت.

ABSTRACT:

This article addresses the role of the Economic Dimensions in the consolidation of U.S Hegemony towards the EU. By rooting out the European association to U.S economy. And illustrates the complexity that governs the development of historical economic relations between them, especially in their political dimensions. The organic_interactive relationship that followed the emergence of the Financial Crisis 2008 and the mechanisms of transmission to Europe can be understood and interpreted, within the context of their economic, political, and security implications, as well as understanding its future repercussions and trends.

Keywords : International Political Economy ; U.S Hegemony ; European Union ; Global Financial Crisis 2008 ; Brexit.

المقدمة:

تشهد أجندة العلاقات الدولية تحولات جوهرية منذ نهاية الحرب الباردة، أخذت بموجبها قضايا الاقتصاد السياسي الدولي موقعا متقدما، لتنافس في أهميتها القضايا

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

الاستراتيجية والأمنية. لعبت فيه العولمة دورا محوريا بفضل التطور الهائل الذي عرفته منظومة تكنولجيات الاعلام والاتصال.

احتلت قضايا الاقتصاد أولوية بالغة ضمن ذلك التحول الدولي، ولعل أبرز ما تمخض عنه بداية التسعينيات، معاهدة ماستريخت 1992م معلنة إنشاء الاتحاد الأوروبي ودخوله حيز التنفيذ، كاتحاد ذو أبعاد اقتصادية وتجربة تكاملية بالدرجة الأولى، على الأقل من حيث أهدافه المعلنة.

في مقابل ذلك كانت الولايات المتحدة بقوتها الصلبة، المنتصرة استراتيجيا في الحرب الباردة، تتجه إلى السيطرة شبه المطلقة على النسق الدولي وفرض هيمنتها بعد خروجها كقوة **عظمى Hyper Power**، خاصة خلال التسعينيات من القرن العشرين. وقد كان لإعلان تلك المحاولة التكاملية الاوروبية وقع ذو أثر سلبي لدى صناع القرار في الولايات المتحدة، سادت على إثرها في اتجاه تصاعديّ، علاقات من الشك والريب تجاه الحليف التقليدي، ولعل أبرز مؤشراتها: زوال ما عرف بالخطر السوفييتي تجاه اوروبا، والنقاشات الدائرة حول مبررات وجود حلف شمال الأطلسي...وغيرها. الشيء الذي مهد تدريجيا الى بداية تنافس أوروبي _أمريكي، اتضحت بوادره الأولى مع مطلع القرن الحادي والعشرين، عبر عنه الرفض الاوروبي، خاصة الموقف الألماني _الفرنسي للحرب على العراق.

لقد شكل تصاعد الدور الأوروبي في العلاقات الدولية، تهديدا مباشرا للهيمنة الامريكية، خاصة في ظل زوال مبررات التعاون الاستراتيجي –حلف الناتو–، والمحاولات الأوروبية للاستقلال عن التبعية الأمريكية بإعلان العملة الاوروبية الموحدة اليورو **Euro**، مشكلة خطرا مباشرا لهيمنة المكانة الاسمية للدولار الأمريكي في المبادلات التجارية الدولية.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

ومع تصاعد عمليات الاعتماد المتبادل الدولي **Interdependance** في النظام الاقتصادي العالمي، إلى درجات كبيرة من التعقيد والتشابك. عرفت المعاملات المالية النقدية نموا غير اعتياديا، الأمر الذي كان له أثر كبير على إدخال الاقتصاد العالمي في عصر من التمويل المعولم، ونمو الاقتصاد الرمزي **Économie Nominale** الذي يعتمد على الهندسة المالية، وعلى أسواق المال والمضاربات في سوق الأسهم والسندات كأهم محرك للاقتصاد العالمي، ومتخذا من الولايات المتحدة مركزا له.

وفي ظل نظام مالي عالمي تميزه الأزمات المالية، أصبحت الأزمات أكثر تأثيرا من أي وقت مضى في استراتيجيات الدول وأولوياتها وتوجهاتها الخارجية، وكانت الأزمة المالية الأخيرة التي بدأت شرارتها في الولايات المتحدة الأمريكية سبتمبر 2008م، من أبرز وأحدث النماذج الدالة على ذلك، خاصة في بعدها العابر للحدود.وقد تجلت تداعيات هذا التوجه الجديد في شكله المالي _الاقتصادي خاصة في الفترة التي تلت الأزمة مباشرة من خلال انتقالها عبر قنواتها المالية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ومن خلال الطرح السابق تتمظهر لنا اشكالية مفادها: **إلى أي مدى كان للاعتبارات الاقتصادية دورا محددا في توجيه استراتيجية الهيمنة الامريكية تجاه الاتحاد الأوروبي، خاصة في الفترة التي تلت الازمة المالية العالمية 2008م؟**

لمعالجة هذه الاشكالية ارتئينا الاعتماد على بناء منهجي يتميز بالانتقال من المستوى **الجزئي** إلى **المستوى الكلي**، ومن **الاقتصادي** الى **السياسي**، في المحاور التالية:

أولا: أبعاد ارتباط الاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي.

ثانيا: طبيعة تأثير العدوى المالية على نسق الهيمنة الأمريكية تجاه الاتحاد الاوروبي: الأزمة المالية 2008.

ثالثا: آفاق الهيمنة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

أولا: أبعاد ارتباط الاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي:

هناك الكثير من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس لنا مدى عمق تلك العلاقة التاريخية التي يرتبط من خلالها الاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي، حيث تعد أزمة الكساد الكبير 1929م، أول مؤشر ارتبط من خلاله بشكل عضوي النظام المالي للاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م، تكرست تلك العلاقة من خلال مشروع مارشال 1948م، هذا الأخير قدمه الجنرال جورج مارشال **George Marshall** وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947م في جامعة هارفارد **Harvard University**، تمحور حول مشروطية إلغاء الحواجز التجارية بين الدول الأوروبية، بشكل يعكس عدم التوازن وتكافؤ الفرص في المبادلات التجارية. بإعطاء أولوية وهامش مناورة أكبر للمنتوج الأمريكي للمنافسة، على حساب المنتوج الأوروبي المحلي، وقد صدر بعد ذلك بموجبه قانون العون الأمريكي لأوروبا **Marshall Plans** وقد تقرر تنفيذه على مدى أربع سنوات 1948–1951م[1].

لقد كانت معونات إعادة إعمار أوروبا جراء مخلفات الحرب العالمية الثانية ظاهريا، للتغلب على مشكلاتها الاقتصادية (1948–1953)، لكن الممارسات التي أعقبتها مباشرة بينت أنها تدخل في إطار خطة تهدف بالأساس إلى تكريس تبعية أوروبا للولايات المتحدة، من خلال الربط العضوي للاقتصاد الأوروبي من حيث تبعيته بالاقتصاد الأمريكي، وقد بدأت الخطة بإنشاء **منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي**[2] سنة 1961م.

---

[1]– أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط– إعلان برشلونة نموذجا–، مجلة دراسات دولية، العدد 6، ص96.

[2]– للمزيد من التفاصيل حول المنظمة، طبيعة واليات عملها، فضلا أنظر الموقع الرسمي: http://www.oecd.org/about/

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

والتي وبموجب مشروع مارشال، ألغت المنظمة لـــ 90% من القيود الكمية التي كانت تخضع لها الواردات الأمريكية، ضمن ما عرف **بنظام الحصص**، ساهم في تسريع الترتيبات الأمريكية لربط السوق الأوروبية بالاقتصاد الأمريكي.

نتج عن محاولة الربط تلك وتسريع ترتيباتها، ظهور محاولات أوروبية للاستقلال عن التبعية للاقتصاد الأمريكي، من خلال تزايد عمليات الاعتماد المتبادل **Interdépendance** بين الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة، خاصة في القطاع المالي، والذي يظهر فيه جليا كيف كان **للدولار**[1] كعملة مرجعية عالمية للتجارة

[1]– من الجدير بالذكر، **محورية الدولار في المبادلات التجارية العالمية**، عكس الدولار بعد الحرب العالمية الثانية القوة، الاقتصادية والنقدية للولايات المتحدة الامريكية، هيمن بموجبها على المعاملات التجارية والمالية للتبادل العالمي، وقد تمت المأسسة لذلك من خلال مؤتمر بريتن وودز Bretton Woods، أساس النظام النقدي العالمي، أعطى بموجبه للدولار هامش منارة كبيرا جدا وميزة مطلقة في مقابل العملات الاخرى كعملة مرجعية للسيولة الدولية من خلال ربطه بسعر تعادل ثابت للذهب، 35 دولارا للاونصة الواحدة من الذهب.

كما تتمظهر أهمية الدولار بشكل واضح في النظام الاقتصادي العالمي، حيث يشكل عملة الاحتياطي الأول في العالم، يحوز على ثلثي احتياطات النقد الاجنبي، و80 بالمئة من مبادلات سعر الصرف الاجنبي، واكثر من ثلث قيمة الصادرات في العالم تدفع بالدولار، بما في ذلك قطاعات استراتيجية في التجارة الدولية، في مقدمتها البترول. يعكس كل ذلك الأهمية الأكثر تعقيدا في التجارة الدولية، بما أصبح يوصف اكثر دقة **بريع السيطرة**... ينظر: لطرش ذهبية، **دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية العالمية**، مداخلة في ملتقى علمي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20 و21 أكتوبر2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص4.

كما يعتبر الدولار عملة الاحتياط الدولية، بالإضافة الى كونه العملة الاساسية التي تقبل في التسويات الدولية، أتاح له درجة كبيرة من هامش المناورة للتأثير على المؤسسات النقدية الدولية ودرجة السيولة الدولية. حيث يبلغ احتياطي الصين من احتياطها من الدولار 2 ترليون، أضف الى ذلك مجموع

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

الدولية بالدرجة الاولى العامل المحدد لتلك العلاقة، ويمكن توضيح ذلك من خلال نموذجين:

النموذج الأول_خطة وارنر1197م: قدم **بيير وارنر Pierre Werner** وزير المالية ورئيس وزراء لوكسمبورغ، خطة، عرفت باسم **تقرير وارنر Rapport Werner**[1]، على إثر اقتراح قدمته ألمانيا لإنشاء اتحاد نقدي أوروبي، وبدأ العمل به تدريجيا عام 1971م، والذي بموجبه يتم انشاء اتحاد نقدي تتراوح مدته بين 7 و10 سنوات. وتوقع الشروع في هذا المشروع بإنشاء الاتحاد الأوروبي بدءا من سنة 1980[2]. هذه المحاولة الأوروبية لإنشاء نظام نقدي موحد في أوروبا وإقامة نظام سعر صرف للجماعة الأوروبية، كشف أوجه القصور الأوروبي في محاولة الخروج من التبعية للنظام النقدي العالمي، الذي تديره الهندسة النقدية الأمريكية. خاصة بعد تعويم الدولار في 1973م، وظهور اختلافات جوهرية وتباينات كبيرة في السياسات الاقتصادية للدول

احتياطات الدول النفطية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بما مجموعه 4.6 ترليون عام 2009، وفي دول أمريكا اللاتينية بحوالي 3.8 ترليون دولار، وباقي دول العالم، وعلى الرغم من أن نسبة الاحتياط الدولية السابقة قد تراجعت من 71 إلى 62 بالمئة ما بين 1999 و2009 إلا أنه لا يزال يتموقع في صدارتها. فضلا أنظر: لقمان بعزوز، شريف بودري، **المنافسة بين الدولار والاورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي**، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص ص 76–79.

[3]–Pour plus d'information concernant; L'Union économique et monétaire, Veillez consultez le site web :
https://www.touteleurope.eu/actualite/biographie-pierre-werner-1913-2002.html

[2]– مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، **المجلة العراقية الإقتصادية**، العدد 23، السنة السابعة، 2009، ص05.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

الأوروبية، ما أدى إلى انكماش كبير في نظمها النقدية خاصة في أعقاب أزمة النفط الأولى.

النموذج الثاني_نظام الثعبان النقدي–الثعبان في النفق Snake in the Tunnel–: بعد فشل **خطة وارنر** في توحيد السياسات النقدية لدول أوروبا المعنية، قرر **مجلس وزراء الشراكة الاقتصادية الأوروبية CEE**، إنشاء مشروع بديل، يقوم بالحفاظ على هامش تقلب بين العملات الأوروبية وبين الدولار الأمريكي. وقد أقر المشروع في 21 مارس 1972م، والملاحظ آنذاك أن الدولار الأمريكي كان يلعب دور العملة المرجعية بالنسبة للعملات الأوروبية، ويبين المنحنى البياني التالي **الشكل(1)**، تطور تقلبات العملات الأوروبية بالنسبة لتقلب سعر صرف الدولار، وهامش تموج الدولار داخل النفق[1]:

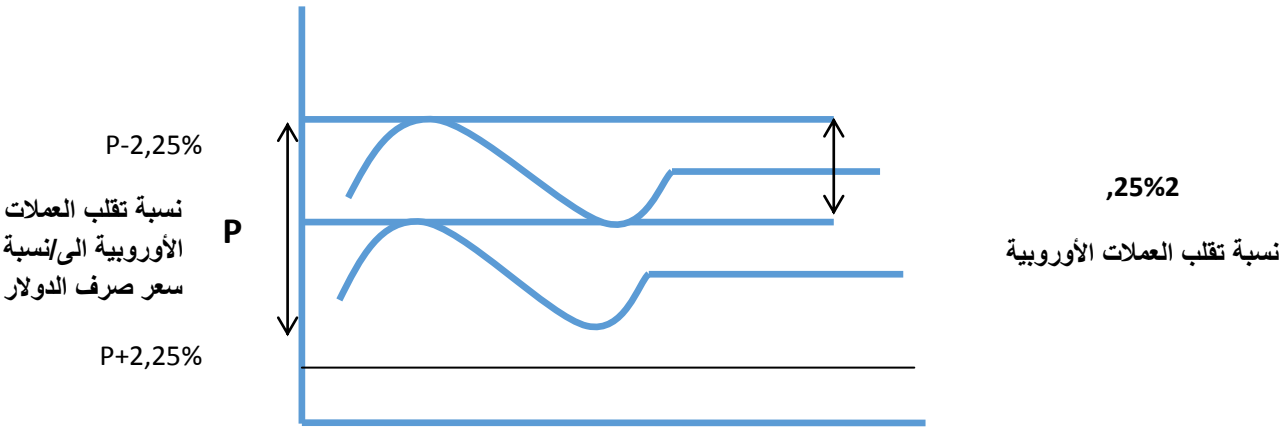

[1]– مصطفى كامل، المرجع السابق، ص06.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

الزمن_T

الشكل (1): يوضح الية عمل الثعبان النقدي الأوروبي

المصدر: مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره، (بتصرف)، ص7.

اعتمد هذا النظام على التزام الدول الأوروبية بهامش **2.25%** بالنسبة لأسعار صرف عملتها مقابل بعضها البعض، كما يبينه **الشكل(1)**، وبهامش 4.5% بالنسبة لأسعار صرف عملتها بالنسبة للدولار، ومؤشر فشل هذا النظام كان نتيجة لكونه جاء نتيجة القرار الخطير الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، ما أحدث أزمة في النظام النقدي الدولي من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة معدل التضخم الكبير أدى إلى خروج بريطانيا من نظام الثعبان وذلك عن طريق تعويم عملتها، وانتشر هذا السلوك النقدي ليشمل في ذلك إيرلندا، الدانمارك وإيطاليا

وبتوسع هوامش التقلبات بين الدولار والعملات الأخرى ابتداء من ديسمبر 1971م لتصل لأكثر من 2.25%، نتج عنه تقلب العملات الأوروبية فيما بينها ليصل هامش التغيير 9% بدلا من 4.5% مقابل الدولار[1]، ما كان لهذا النموذج إلا أن يفشل خاصة وأنه مرتبط مرة اخرى بسعر صرف الدولار على اساس مرجعيته في النظام النقدي الدولي، المتضمنة في اتفاقية **Smithsonian Agreement**[2] المراجعة لنظام

[1]– مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2]– اتفاقية **Smithsonian Agreement** : مراجعة للنظام النقدي الدولي لبريتون وودز. تم توقيعها في معهد سميثسونيان في واشنطن العاصمة في ديسمبر 1971. شملت مجموعة جديدة من القيم الاسمية، وسعت النطاقات إلى +/- 2.25 ٪. وزيادة في القيمة الرسمية للذهب إلى 38.00 دولار أمريكي للأوقية. للتوسع حول مضمون الاتفاقية.. فضلا انظر:
https://financial-dictionary.thefreedictionary.com/Smithsonian+Agreement

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

بريتن وودز. على النقيض من ذلك، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من الأزمات التي واجهت اقتصادها في السبعينات والثمانينيات، من إجراء إعادة بناء لاقتصادها بتصدير الأزمات ونقلها إلى أوروبا، كما استعادت الولايات المتحدة في مطلع التسعينيات المبادرة في القوة الإقتصادية، في حين ظلت أوروبا تقاوم إرتفاع لكلفة الإنتاج فيها وإرتفاع البطالة فضلا عن مشاكل أخرى[1].

في تحليل الوزن النسبي للعلاقات التبادلية التجارية بين دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية للفترة الممتدة مابين 1999 و2017، يوضح التقرير الاقتصادي للكونغرس[2]، الصادر في 18 ديسمبر2018، والمعنون بالتجارة الامريكية مع أهم الشركاء التجاريين **U.S Trade with Major Trading Partners**، ان الاتحاد الاوروبي مشكلا في دوله الثمانية والعشرين، يعتبر أكبر شريك في المبادلات التجارية في الاتجاهين **Tow–way trading partner**، محورية امريكا بالنسبة للاتحاد والعكس، في شكل علاقة اعتماد متبادل معقد، للسلع والخدمات، ويلاحظ جليا من خلال **الشكل(2)** تطور حجم ونسب المبادلات سواء قبل الازمة المالية العالمية 2008 أو بعدها، فقد تصاعد حجم المبادلات التجارية في السلع من 200 مليار دولار بالنسبة للواردات الامريكية تجاه الاتحاد و150 مليار دولار بالنسبة للصادرات من نفس السنة، إلى 370 مليار دولار بالنسبة للواردات الامريكية وإلى 270 مليار دولار للصادرات لسنة 2008، سنة ظهور الأزمة المالية العالمية.

[1]– نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2013، بيروت، ص32.

[2]- Andres B. Schwarzenberg, **U.S Trade with Major Trading Partners**, Congressional Research Service, R45434, 18 Decembre 2018.P21-22.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

وعلى اثر الأزمة المالية2008، وعلى الرغم من تراجع حجم المبادلات التجارية، سجلت الولايات المتحدة أدنى مستويات عجزها التجاري مع الاتحاد في سنة 2009، خلال العشر سنوات السابقة، سجلت فيها الواردات حجم 230 مليار دولار من السلع، مقابل 290 مليار دولار للصادرات، أي 60 مليار دولار من العجز في الميزان التجاري الأمريكي، مما اعطى المجال الى محاولة اعادة بناء العلاقات التجارية.

وعلى الرغم من الفرصة السابقة، الا ان المبادلات التجارية عاودت في النمو من حيث الحجم، وكذا بالاتساع من حيث العجز التجاري الأمريكي تجاه الواردات من دول الاتحاد الاوروبي للسنوات التالية، بشكل أكثر تسارعا.

ومما يمكن استخلاصه، هو أنه على الرغم من الأزمة المالية العالمية2008، كنقطة تاريخية في اعادة بناء العلاقات التجارية الأوروبية–الأمريكية، الا أنه لم يكن للولايات المتحدة ذلك. بل وعلى العكس، أخذت الهوة بالتزايد بشكل اكثر اتساعا وتسارعا لصالح الاتحاد الأوروبي، فقد سجل العجز الامريكي أعلى مستوياته، مسجلا حجم 150 مليار دولار من العجز في السلع سنة 2017، 290مليار دولار للصادرات الامريكية في مقابل 440 مليار دولار للواردات، على اعتبار أن الاتحاد الاوروبي يحتل المكانة الثانية بعد الصين في حجم المبادلات التجارية في 2017، بأكثر من 18 بالمئة من مجمل الواردات الامريكية في 2017.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

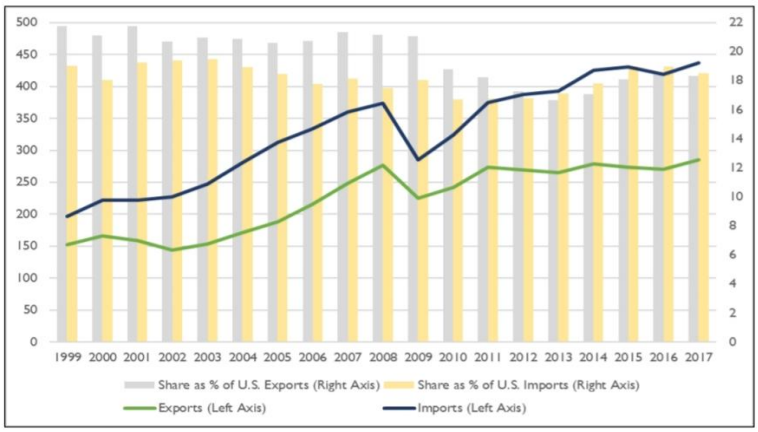

الشكل (2): المبادلات التجارية من السلع للولايات المتحدة الأمريكية مع دول الاتحاد الاوروبي (1999–2017):

المصـــدر:

CRS calculations with data from the U.S Departement of Commerce, Bureau of Economic Analysis

على نحو مماثل، تشهد الخدمات نفس نمط النمو المتسارع والمتباعد لصالح الاتحاد الاوروبي خاصة منذ الازمة المالية الاخيرة ، مسجلة عجزا امريكيا يفوق 50 مليار دولار خلال سنة 2017 وحدها ،190 مليار دولار للصادرات من الخدمات الامريكية مقابل 245 مليار دولار للواردات، مقارنة بحوالي 140للصادرات من الخدمات الامريكية وحوالى 170مليار من الواردات لسنة 2009. وبنسبة زيادة سنوية تتأرجح مابين 3 و7 بالمئة منذ الأزمة المالية، كما يوضحها الشكل (3).

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

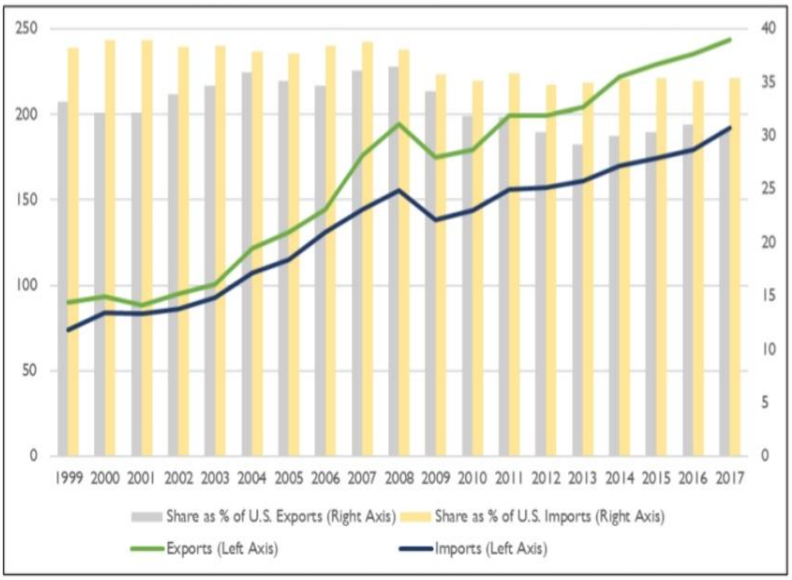

الشكل (3): المبادلات التجارية من الخدمات للولايات المتحدة الأمريكية مع دول الاتحاد الاوروبي (1999–2017)

المصـــدر:

CRS calculations with data from the U.S Departement of Commerce, Bureau of Economic Analysis

إن البيانات السابقة تعطي انطباعا، أن منطق الهيمنة الأمريكية داخل الاتحاد الاوروبي تحكمه أبعاد امنية وسياسية، وضمن ابعاد الاقتصاد_السياسي والاعتماد المتبادل المعقد في تفسير الظاهرة الاقتصادية.

يعد نمو العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا بشكل مضطرد، من أبرز السمات التي ميزت علاقات الطرفين لأكثر من 70 عاما، ففي سنة الأزمة المالية 2008م، وكمؤشر آخر للدلالة على الارتباط العضوي للاقتصادين، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر مستورد من الاتحاد الأوروبي بعد الصين بنسبة إجمالية فاقت

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

12% من حجم صادرات الاتحاد الأوروبي الكلية، كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأول للاتحاد، وتشكل المصدر الأول للاتحاد بنسبة 19.1% من الواردات الإجمالية، وتحتل بذلك الولايات المتحدة المرتبة الأولى كشريك تجاري للاتحاد بنسبة 15.2%[1].

كما تمثل العلاقات التجارية الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة نسبة 40% من المبادلات التجارية الدولية، بما يعادل **1.7 مليار يورو يوميا** من التجارة عبر الأطلسي من السلع والخدمات، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك أوروبي تجاري واستثماري ما يعكس درجة عالية من الاعتماد المتبادل **Interdépendance** بين الاقتصادين، حيث تمثل أسهم الاستثمار المتبادل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكثر من **1.5 ترليون يورو** والتي تخلق فرص عمل لنحو 14 مليون عامل[2]. كما وقد شكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول في عام **2008م** بنسبة **19.2%** من التبادل التجاري، فكان الاتحاد الأوروبي المستورد الأول بنسبة 17.7% من الواردات الإجمالية الأمريكية، والمصدر بنسبة 21.6% من الصادرات الإجمالية[3].

ثانيا: طبيعة تأثير العدوى المالية على نسق الهيمنة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي: الأزمة المالية 2008:

[1]– حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد2، 2011، ص240–241.

[2]–European commission : The European Union and the United states: global partners, global responsibilities, Deligation of the European commission to the United states report, Washington DC 20037, 2006, P8.

[3]– حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص241.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

سجلت أسواق المال الأوروبية تهاويا مماثلا للتراجع الذي حدث في الولايات المتحدة في وقت قياسي، وهو ما عبر عنه مؤشر سوق المال الرئيسي في لندن **أف اي أس** أو **FISO**، مؤشر **داكس الألماني**، ومؤشر **كاك 40** الفرنسي، والتي عبرت عن تراجع بنسبة 30% كإجمالي في قيمة مؤشرات الأسواق الأوروبية لتحاكي مثيلتها الأمريكية. وبحلول شهر أفريل 2010 تحولت الأزمة المالية إلى أزمة ديون سيادية في الإتحاد الأوروبي، لتصيب بذلك تداعيات الأزمة المالية الأوضاع السيادية لبعض دول الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت تظهر مشكلة العجز في الموازنات العامة، وتفاقم الديون. فبلغ عجز الموازنة في اليونان نسبة 13.6%، ووصلت نسبة الدين العام إلى الناتج 115% عام 2009، ما يعني أن هذه الأرقام هي أعلى بكثير من تلك المسموح بها وفقا لميثاق **الاستقرار والنمو** التي تتضمنها معايير الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، والتي تنص على وضع سقف عجز الموازنة حيث لا يتعدى 03%، وسقف عجز نسبة الدين بما لا يزيد عن 60% من الناتج الفعلي الإجمالي[1].

كما يلاحظ أن التباطئ في النمو الاقتصادي الأوروبي بعد الأزمة المالية 2008م، هو سبب ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو سنة 2012م، وقد فاقمت من حالة الوضع القائم في القطاع المصرفي بالرغم من الخطوات الجريئة التي قامت بها حكومات منطقة اليورو، في إطار محاولاتها التوصل إلى حلول منظمة خاصة لمشكلة ديون اليونان، قوبلت تلك السياسات باستمرار حالة الاضطراب في سوق المال

[1]– غراية زهير، معزوز لقمان، أزمة الديون بمنطقة الأورو2010: جذورها، وتداعياتها، واليات ادارتها، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد الأول، العدد2، مارس2011 كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص07.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

والسندات، وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الدين لدى بعض الاقتصاديات الأكبر داخل منطقة اليورو، خاصة إيطاليا[1].

وفي دراسة اسباب وتداعيات هذه الاوضاع الاقتصادية، تذهب الكثير من الدراسات المتخصصة إلى افتراض أن انتقال الأزمة المالية الى الاتحاد، كان بمثابة أداة من أدوات الضغط تكريسا لأهداف الهيمنة الأمريكية، وضمان علاقات دولية ضمن نسق دور المركز، خاصة في ظل مناخ دولي يتسم بظهور العديد من القوى المنافسة. ويتجلى نسق السياسة الخارجية الأمريكية المهيمن تجاه الاتحاد الأوروبي من خلال الأزمة المالية 2008م في:

- تعرض عملة الدولار لتراجع ملحوظ في المعاملات التجارية الدولية مقابل نشاط أكبر لعملة اليورو.
- تفترض **المدرسة الاقتصادية النمساوية**[2] أنه على الرغم من تسجيل تراجع حقيقي في الاقتصاد الأمريكي جراء الأزمة المالية، إلا أن التاريخ السياسي وعلاقته بالاعتبارات الاقتصادية، التي امتدت لعشرات السنوات في إدارة الأزمات الاقتصادية، يمكن إثبات أن الولايات المتحدة حسب هذه المدرسة لن تتوارى في التضحية بجزء من اقتصادها بشكل مؤقت، يصاحب ذلك التخلي عن صغار الاقتصاديين والمستثمرين لتنفيذ ما يعرف بـــ **المشروع الإمبراطوري الكبير**، والذي يساعد خلق وإدارة مثل هذه

[1]– تقرير الأمم المتحدة الملخص التنفيذي 2012، حالة وآفاق اقتصاد العالم، من خلال الرابط:
www.un.org/on/developement/desa/polici/wesp/index. shtml

[2]– للتوسع حول: المدرسة الاقتصادية النمساوية ، فضلا أنظر كتاب: ايمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2013، القاهرة، مصر.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

الأزمات في تكريس تبعية الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة والهيمنة على نمط تفاعل النظام الدولي.

● **تساعد الأزمة المالية من خلال آليات العولمة الاقتصادية وقنوات انتقال الأزمة إلى أوروبا**، على إجبار دول الاتحاد الأوروبي تحت التداعيات السلبية للأزمة، على الرضوخ لنسق السياسة الأمريكية والموافقة على الإسهام الأمريكي في حلها، وفق الرؤى والتصورات الأمريكية بالشكل الذي يضمن مصالحها وتبعية الاتحاد الأوروبي. وللاستدلال، فقد أشار التقرير الصادر عن الكونغرس الأمريكي في 03 فيفري 2015م بعنوان **الولايات المتحدة وأوروبا: القضايا الراهنة**[1] أن الأزمة المالية في منطقة اليورو كانت القضية المهيمنة في السياسة الأوروبية من 2010م حتى 2012م، وكانت الكثير من المطالب الأوروبية تدور حول الاهتمام بالاقتصاد، كما جدد الكثير من الباحثين شكوكهم حول مدى استيعاب منطقة اليورو لاقتصاداتها المختلفة، وذهبوا للقول أنه اتحاد نقدي دون اتحاد مالي، يعكس سياسة أوروبية واحدة، ومنه توقع المراقبون أن الأزمة المالية يمكن أن تجبر واحدة أو أكثر من دول الاتحاد للخروج من منطقة اليورو، الامر الذي يعكس اليوم المشاكل البنيوية التي يعيشها الاتحاد، في مقدمتها اشكالية مفاوضات خروج بريطانيا **Brexit** من الاتحاد الأوروبي، والمسائل المرتبطة بها.

● كما ويظهر تجسيد النسق الأمريكي الذي يهدف إلى تعزيز الهيمنة الأمريكية تجاه أوروبا من خلال سياسات صندوق النقد الدولي[2] وخطة إنقاذ الاقتصاد اليوناني،

[1]–Danek E.Mix, The United States and Europe, Current issues, congressional Research service report ,February3, 2015, p15.

[2]– يظهر النفوذ الأمريكي على سياسات صندوق النقد الدولي من خلال مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية بحصة تتجاوز 17 بالمئة في الصندوق، ما يسمح للولايات المتحدة بأخذ دور الموجه

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

لزيادة الضغط الأمريكي على الاتحاد الأوروبي من خلال المؤسسات المالية الدولية، والتي تعمدت الولايات المتحدة تعجيل تطبيق خطة الإنقاذ الأمريكية. ويظهر أنه كان هناك نفوذ أمريكي كبير داخل الاتحاد الأوروبي بدفع اليونان للدخول في الاتحاد الأوروبي سنة 2004م. فعلى الرغم من أن واقعها الاقتصادي والمالي لم يكن يعكس مؤشرات حقيقية، تبين أن اليونان تعمدت خفض قيمة عجز الموازنة عن النسب الحقيقية بتواطؤ مؤسسات أمريكية، حيث خفضت تلك النسب من 3.8% أو أكثر، إلى نسبة الحد الأقصى المسموح به للدخول في الاتحاد والبالغ 3%، وأكتشف في عام 2010م أن الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك **Goldman Sachs** وبنوك أمريكية أخرى، مئات الملايين

لسياسات الصندوق، على اعتبار أن النظام السائد يعطي حق التصويت المرجح على اساس نسب المساهمة، في تشكيل مجلس الادارة، الشي الذي أعطى هامش مناورة كبير لنموذج المال مقابل النفوذ الموجه لسياسة صندوق النقد الدولي، وللإشارة فقد ظهر ذلك جليا من خلال العمليات الواسعة للتظليل عن طريق التقارير المغلوطة عن صحة الاقتصاد الامريكي قبيل الازمة المالية العالمية خاصة.. للمزيد حول هياكل والية عمل الصندوق فضلا أنظر: https://www.imf.org/.

كذلك الامر بالنسبة للبنك الدولي، كمؤسسة مالية دولية تظهر من خلالها الهيمنة الأمريكية بشكل أكثر وضوحا، فبنهاية الحرب الباردة وظهور الاتحاد الأوروبي، عملت الولايات المتحدة بشكل مكثف على تحويل وتكييف دور البنك الدولي، ليشمل ادوارا جديدة، و لم يعد دور البنك يقتصر على تعامله مع مسائل الاقتصاد الكلي للدول ، كالدين العام وغيرها، بل تعداها ليتدخل في المسائل المتعلقة بطبيعة نفقات الدول والسياسات التجارية وغيرها، وهي مسائل تميل اكثر لتكون ذات طبيعة سيادية للدول... للمزيد حول الهيمنة الأمريكية داخل صندوق النقد الدولي ،البنك الدولي وكذا منظمة التجارة الدولية، فضلا انظر: نصار الربيعي، 2013، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

من الدولارات، كرسوم مقابل ترتيب عمليات جد معقدة باستعمال الأدوات المالية ومشتقاتها لإخفاء الدين الحقيقي[1].

● أيضا، خفض التصنيف الائتماني، المعتمد من مؤسسة **ستاندرد آند بورز Standard and Poors** تصنيف اليونان من **BB^{+}** سنة 2010م، إلى **CCC^{+}** في جوان 2011م[2]، فقد كان حجم الدين الذي أعلن عنه آنذاك يشير إلى 300 مليار يورو، وأكتشف فيما بعد أن الدين العام هو 948 مليار يورو، والذي يمثل ما نسبته 400% من الدخل القومي، وقد وصلت أعباء الدين الخارجي السنوية لحوالي 22 مليار يورو سنة 2012م، والذي يفوق بكثير قدرة الاقتصاد اليوناني، ما يجعل اليونان محتكما إلى القرارات الخارجية بشكل مباشر[3].

من خلال المعطيات والمؤشرات السابقة، فإن تأثير العدوى المالية على نسق الهيمنة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي يعبر عن اتجاهات وأبعاد متعددة، خاصة العسكرية والسياسية منها[4]: لعل أبرزها رد فعل الولايات المتحدة على المعارضة الأوروبية لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي والذي فسرته بأنه إجراء عسكري يستهدفها بالأساس، وأنه إجراء عسكري من شأنه أن يعيد الوضع الدولي الجديد إلى العهد الدولي السابق –الحرب

[1]– بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان، الأسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص60.

[2]– المرجع نفسه، المكان نفسه، ص60.

[3]–عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو/حزيران 2012، تقارير، ص04.

[4]– خير الدين العايب، التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية، مجلة الفكر السياسي، د. ن، ص98.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

الباردة–. بالإضافة الى تحفظها على المشاريع الأوروبية الوحدوية الاستقلالية في المجال السياسي والعسكري: كمشروع **هيليوس –Helios–** الذي يستهدف معرفة وضعية القوات العسكرية الأجنبية المستقرة داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو في ذلك في نظر الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى مراقبة تحركات الأسطول السادس الأمريكي، مهددا الهيمنة الأمريكية ووجودها في المنطقة.

أضف الى ذلك، الحد من الاتفاقيات العسكرية الثنائية بين الدول الأوروبية الثلاث: –إيطاليا وفرنسا– من جهة، و–فرنسا وإسبانيا– من جهة أخرى، والتي استهدفت إجراء مناورات عسكرية مشتركة جوية وبحرية، وهو ما يعتبر محاولة للخروج عن الرعاية العسكرية الأمريكية. واجهاض الطرح الفرنسي عقب حرب الخليج الثانية حول فكرة الاستقلالية الأمنية داخل أوروبا، وفكرة إنشاء قوة أوروبية موحدة تحت اسم –قوة التدخل السريع–، وتم بذلك قبول الاقتراح الفرنسي من أغلبية الدول الأوروبية في 28 ماي 1991م.

وقد كانت المواقف المتضاربة للحرب على العراق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من ابرز تجليات الأبعاد الاقتصادية والتجارية للتنافس الأمريكي الأوروبي حول مصادر الطاقة، وما لها من مكانة محورية ضمن مدخلات العملية الصناعية في أوروبا، فمع تصاعد دور اليورو في حجم المبادلات التجارية الدولية على حساب الدولار، بدا التهديد الأوروبي من خلال محاولة ادراج اليورو كعملة للمبادلات التجارية النفطية ،بداية بالعراق. تمخضت عنه عواقب وخيمة انتهت بالاحتلال الامريكي للعراق سنة2003، وما تلاها من تضارب استراتيجيات مواجهة الارهاب الدولي، النزعة الهجومية الاستباقية والذرائعية للحرب على الارهاب **War on Terrorism** بالنسبة

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

للاستراتيجية الأمريكية، في مقابل النزعة الوقائية الاوروبية لمكافحة الارهاب **Fight Against Terrorism**.[1]

ثالثا: أفاق الهيمنة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي:

من خلال الطرح السابق، يمكن أن نلخص مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في ظل الهيمنة الأمريكية، ومحاولات الاستقلال الأوروبية في مستويين رئيسيين هما :

1.3– العلاقات الأوروبية–الأوروبية (التوازنات الأوروبية)[2]: تتوقف حول مدى رغبة الاتحاد الأوروبي وتكتله في مواجهة الهيمنة الأمريكية في حد ذاته، وهنا يتضح جليا الفشل الأوروبي في ربط الاتحاد من خلال الإطار المؤسساتي ومحاولة توحيد مخرجات قرار السياسة الخارجية، لأن الملاحظ هو الاختلاف الكبير الموجود بين دوله، اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا. فعلى الرغم من أن **معاهدة لشبونة** تعطي سلطات أكبر لبروكسل على حساب العلاقات الثنائية للدول الأعضاء، مع الولايات المتحدة وخاصة منها بريطانيا، حيث ينص البند **B16** صراحة على انه :**–قبل اتخاذ أي عمل على الساحة الدولية أو الدخول بأي تعهد قد يؤثر على مصالح الاتحاد الأوروبي، على كل دولة عضو أن تتشاور مع الدول الأخرى داخل المجلس الأوروبي، وعلى الدول الأعضاء أن تتأكد من خلال تقارب أفعالها**..–. ومن ثمة فإن الاتحاد يحل محل الدول الأعضاء في مجال اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية مثل قرار الانضمام إلى العمليات

[1]– للمزيد حول تضارب المواقف الاوروبية الأمريكية لاحتلال العراق واستراتيجيات مواجهة الإرهاب، وجيواقتصادية الحروب الامريكية للهيمنة، كتاب :
Hall Gardner, American Global Strategy and the War on Terrorism.

[2]– حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص ص 260–261.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

العسكرية مع الولايات المتحدة، وهذا ما يعمل على تخفيض هامش المناورة الأمريكية في التأثير على عملية صنع القرار الأوروبي.

من المرجح أيضا أن ألمانيا لن تستمر في القبول بدور ثانوي داخل حلف الناتو، ومراجعة وضعية المانيا في الحلف يدفع تجاه الاعتماد الألماني–الروسي. وحسب الرؤية البسمركية التي ترى أن التقارب الروسي–الألماني يدفعها للازدهار وأن التباعد يدفعها للتراجع، فمن المحتمل أن تتقارب الأطراف الأوروبية (الاتحاد أوروبي) مع روسيا من خلال دفع ألماني وفرنسي لتكثيف التعامل بين روسيا والإتحاد الأوروبي. والملاحظ في هذا الصدد أن روسيا تعتبر الشريك التجاري الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والذي تمثل فيه الطاقة ثلثي 3/2 الواردات الأوروبية من روسيا، وتحظى بذلك روسيا مرتبة المزود الأول للاتحاد الأوروبي من المحروقات، وتشير الأرقام إلى نسبة 19.8% لاستيراد البترول والغاز بنسبة 41%[1]. بالإضافة إلى محورية فرنسا كقطب أوروبي مؤثر في توجيه السياسات الأوروبية.

2.3– العلاقات الأوروبية من خلال الرؤية الأمريكية[2]: والتي تتجلى ضمن ثلاث نقاط محورية:

1.2.3–الموقف الأمريكي من التكامل الأوروبي: حيث يقول المفكر الأمريكي **سورين كيرن Soeren Kern: –الأوروبيون يدعون أنهم حلفاء أمريكا، لكن في تصرفاتهم وإدارتهم للأموال يظهرون بأنهم متنافسون معها–** ويقول **هنري كيسنجر** في نفس الصدد : **–إن استبدال الحلفاء الأوروبيين الفرديين بالسياسة الخارجية الموحدة**

[1]– عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية–الروسية... والعمق الاستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد6، العدد1، 2014، ص93.

[2]– حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص261– 262.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

للاتحاد الأوروبي، سيعني حتما ولو بدون قصد أن المصالح الأمريكية ستضيع في المنافسات الهامة–، وهو ما يلخص نظرة مستقبلية حافلة بالتنافس وحتى الصراع.

2.2.3–القضايا التي تجمع الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي: ككل ليست نفسها التي تجمع الدول الأوروبية منفردة مع الولايات المتحدة، وهذا يشكل حسب الولايات المتحدة عقبة كبيرة بين الجانبين: ويبين الجدول التالي بعض النماذج، **الجدول(1):**

الدولة	الشؤون الأهم في العلاقات بين أمريكا وبعض الدول الأعضاء في الإتحاد
النمسا	التجارة، أمن الطاقة، تعويضات الهولوكست
بلجيكا	جذب أمريكا نحو الاستثمار الداخلي، شؤون إفريقيا الوسطى
فرنسا	السياسة الدفاعية الأوروبية، الناتو، الأزمات
ألمانيا	نزع السلاح، العلاقات الاقتصادية
المملكة المتحدة	المجال العسكري، العلاقات الاقتصادية، التغير المناخي
إيطاليا	الدفاع، التجارة، الشؤون الروسية
لوكسمبورغ	الاستثمار، قضايا الضريبية بين الجانبية

الجدول (1): نماذج من دول الاتحاد الأوروبي والشؤون الأهم في علاقتها مع الولايات المتحدة :

المصدر : حسين طلال مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 262.

3.2.3–التباين الكبير **لموقف الرأي العام الأمريكي من العلاقة مع الاتحاد الأوروبي:** كعامل مؤثر ومحدد لنسق الهيمنة الأمريكية تجاه الاتحاد، حيث يميز الرأي العام الأمريكي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبينت احدى عمليات مسح الرأي العام الأمريكي حول الدولة الأوروبية الاهم بالنسبة لهم. فكانت النتائج على الشكل

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

التالي: بريطانيا 60% من تأييد الأمريكيين، ألمانيا 29%، وفرنسا 22%. ومن ذلك يظهر التباين الكبير بين مواقف الأمريكيين تجاه دول الاتحاد، فنلاحظ أن بريطانيا حصلت على أكبر تأييد نتيجة للعلاقات التاريخية الطويلة مع الولايات المتحدة والمشاعر الأمريكية الكبيرة لبريطانيا في جانبها القيمي[1]، ما يخلق ورقة ضغط اخرى وعاملا محددا في توجيه عملية صناعة القرار في الولايات المتحدة لتبني مواقف وسياسيات محددة، وحتى انتقائية لدولة بعينها في الاتحاد دون غيرها، ما يخلق عدم انسجام في علاقة الاتحاد بالولايات المتحدة. وتعتبر قضية خروج بريطانيا **BREXIT**، والمفاوضات حول مستقبل علاقتها بالاتحاد أبرز الامثلة الراهنة الدالة على ذلك.

على ضوء ما سبق، يمكن التسليم بوجود طرحان رئيسيان لسيناريوهات العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تضمنهما بحث الدكتور **حسين طلال مقلد**[2]، والذي نتقاطع معه في هذين الطرحين بشكل عام:

1.3.3– طرح دور البديل أو دور الفاعل Substitute: مؤيدو هذا الطرح من القادة الأوروبيين والمفوضية الأوروبية، حيث يرون أن الولايات المتحدة قد أخفقت في حل المشكلات والأزمات الدولية: ومنها الأزمة المالية، ويعتبرون أن الاتحاد الأوروبي هو البديل للدور الأمريكي نظرا لدوره المتزايد خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، بالإضافة إلى أن الدور الأمريكي المستند إلى منطق القوة لم يعد يتناسب ومتطلبات القرن الواحد والعشرين، ومن هذا المنطق ينظر إلى الاتحاد الأوروبي بأنه المؤهل الأفضل لإعادة ترتيب

[1]– المرجع السابق، ص262.

[2]– المرجع السابق، ص263 –265.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

نسق النظام الدولي، وفق منظور تعاوني، وهو ما يساعد أيضا على تقليل الفجوة بين نسق السياسة الخارجية الأمريكية في ظل سياسة أوروبية موحدة ، تتضح هذه المقاربة الأوروبية أكثر من خلال تركيزها على استعمال ما يعرف بـــ **القوة الناعمة – Softpower–** في حلها للأزمات سواء الأوروبية– الأوروبية أو الدولية، ولكن على الرغم من ذلك يبقى منطق القوة الصلبة هو المنطق السائد بعد نهاية الحرب الباردة، والدليل على ذلك تزايد النزاعات المسلحة بشكل مضطرد خاصة منذ مطلع القرن العشرين.

2.3.3– طرح دور التابع أو الدور الثانوي Subaltern: تعبر هذه النظرة أكثر عن النسق الأمريكي تجاه الاتحاد الأوروبي، والذي ينظر إليه كمنفذ للسياسات التي تعتمدها الولايات المتحدة خدمة لأهداف النسق الأمريكي التوسعي، ويتضح ذلك جليا من خلال سياسات توسع حلف الناطو الأمريكية، الشيء الذي يعطي هامش مناورة كبير للولايات المتحدة للتوسع الاستراتيجي شرق أوروبا، وفي هذا السياق ترى بعض الدول الأوروبية أن الاتحاد نفسه ما هو إلا وسيلة لنقل الرغبة الأمريكية وتحقيقا لأهدافها خاصة في المجالات الاقتصادية والعسكرية. ويعتبر هذا الطرح الأقرب من حيث رجحانه استنادا إلى مخرجات الاليات التي تحكم علاقة الاتحاد الاوروبي بالولايات المتحدة، المدروسة انفا.

استنتاجات، وأفاق الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة حول مكانة الاعتبارات الاقتصادية في لعب الدور المحدد ضمن توجيه استراتيجية الهيمنة الامريكية تجاه الاتحاد الأوروبي، في الفترة التي التالية الازمة المالية العالمية 2008م، يمكن ايجازها في النقاط المهمة الاتية:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

أولا: أبعاد ارتباط الاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي، يشكل ارث العلاقة الاقتصادية في بعدها التاريخي عاملا حاسما لتفسير والاقتراب من فهم مخرجات علاقة الاتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة، والمتغير الأهم في رصد طبيعة نمط التفاعل الدولي في الاتجاهين.

ثانيا: طبيعة تأثير **العدوى المالية على نسق الهيمنة الأمريكية تجاه الاتحاد الاوروبي**، للأزمة المالية2008م وما تلاها من مخرجات اقتصادية بأبعادها الأمنية والسياسية في الاتحاد الأوروبي، حيث بينت أوجه الضعف والقصور في تجربة الاستقلال الاوروبية عن الهيمنة الامريكية، وعبرت الأزمة المالية عن تلك الأجندة السياسية_الاقتصادية تكريسا للهيمنة الامريكية تجاه الاتحاد الأوروبي، وكانت بمثابة الانذار للدول المحركة له، في مقدمتها المانيا.

وضعت من خلالها الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي امام خيارين، الأول: انهيار الاتحاد الأوروبي وتفككه بترك اليونان ينهار ماليا ويعلن إفلاسه، لأن قدرات الاتحاد الأوروبي المالية لا تكاد تتجاوز القدرة على إنقاذ دولة واحدة، باعتبار وجود دول أخرى مهددة بالسقوط المالي على رأسها إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، إيرلندا. بالإضافة الى تبعات المطالب الانفصالية وأزمة مفاوضات خروج بريطانيا **Brexit**. أما الثاني: الرضوخ والرجوع إلى الهيمنة الأمريكية، والتي تقضي بالتبعية للسياسات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تبني سياسات صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية الأمريكية.

ثالثا: الهيمنة الأمريكية ضمن أبعاد الاقتصاد_السياسي، رغم الآثار المدمرة للأزمة المالية2008م على الاقتصاد والداخل الأمريكي، إلا أنها ساعدت، في ان واحد، كأداة مناورة خدمة لأهداف تكريس نسق الهيمنة الأمريكية ، من خلال اظهار أوجه

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

الضعف والهشاشة في التجربة التكاملية الاوروبية. ما أعطى هامشا واسعا من المناورة الامريكية في توجيه عملية اتخاذ القرار في الاتحاد. وقد ظهر ذلك جليا في تناغم أسواق راس المال والبورصات الأوروبية كبورصة فرانكفورت، لندن، وباريس. التي ابرزت بشكل غير مسبوق درجة الاعتماد المتبادل المركب والارتباط العضوي لاقتصاديات الأوروبية بتقلبات الاقتصاد الرأسمالي_الأمريكي، بوجه أخص في وجهه الصوري **Nominale**.

رابعا: أفاق الهيمنة الأمريكية تجاه تزايد دور الاتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية، في مقابل الطرح السابق، وعلى الرغم من أن مسار فرض نماذج الهيمنة الأمريكية داخل دول الاتحاد الأوروبي، من خلال تمرير خطة الإنقاذ الأمريكية للاقتصاديات الأوروبية إثر الأزمة المالية التي أعقبتها ازمة اقتصادية في أوروبا من خلال سياسات صندوق النقد الدولي، قد أعطى هامش مناورة أكبر للولايات المتحدة الأمريكية داخل الاتحاد الأوروبي، إلا أنه اعطى انطباعا أوروبيا سيئا عن الولايات المتحدة الأمريكية ما يعطي مؤشرا قويا بالاتجاه نحو علاقات أوروبية–أمريكية متوترة في المستقبل المنظور على الأقل، إن لم تتجه إلى الصراع.

المراجـــع :

أولا: المجلات:

1- أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط– إعلان برشلونة نموذجا–، *مجلة دراسات دولية*،العدد6.

2- بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان، الأسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

3- حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد2، 2011.

4- خير الدين العايب، التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية، *مجلة الفكر السياسي*، د. ن.

5- عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية–الروسية...والعمق الاستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد1، 2014

6- غراية زهير، معزوز لقمان، أزمة الديون بمنطقة الأورو2010: جذورها، وتداعياتها، واليات ادارتها، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد الأول، العدد2، مارس2011كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

7- لقمان بعزوز، شريف بودري، **المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي**، مجلة الباحث، عدد 09، 2011.

8- مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، المجلة العراقية الاقتصادية، العدد23، السنة السابعة، 2009.

ثانيا: الكتب:

– باللغة العربية:

1- نصار الربيعي، 2013، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، ص32.

– مترجمة:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1070– 1098 تاريخ النشر: 30–09–2019

1- ايمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013.

ثالثا: التقارير:

- تقارير صادرة عن هيئات رسمية:

1- Andres B. Schwarzenberg, U.S Trade with Major Trading Partners, Congressional Research Service, R45434, 18 Decembre 2018.

2- European commission : The European Union and the United states: global partners, global responsibilities, Delegation of the European commission to the United states report, Washington DC 20037, 2006.

3– تقرير الأمم المتحدة الملخص التنفيذي 2012، حالة وآفاق اقتصاد العالم، من خلال الرابط:

www.un.org/on/developement/desa/polici/wesp/index. shtml

1- Danek E.Mix, The United States and Europe, Current issues, Congressional Research Service Report ,February3, 2015.

- تقارير صادرة عن مراكز بحوث:

1- عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو/حزيران 2012، تقارير.